الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي
"الإشارة لحالة الجزائر"

أ. سعال سمية
مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة. بالأغواط

د. حمول طارق أستاد محاضر أ
جامعة طاهري محمد بشار

ملخص: يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في اقتصاديات الدول والأكثر عرضة للمخاطر . ولتقليل المخاطر يلجا إلى التامين الفلاحي لحماية وتعزيز التنمية الفلاحية، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي و ما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي . والجزائر كغيرها من الدول بتطبيق هذا النوع من التامين لغرض الاستفادة من الفوائد التي يقدمها التأمين وخدمات التي يقدمونها. فالهدف من الدراسة هو تحليل مقارن لدور التأمين الزراعي في تقليل أثار المخاطر الزراعية في الجزائر. كما أوصت بضرورة تأمين الأنشطة الزراعية الاقتصادية وزيادة الوعي في قطاع الزراعة و أن تهتم الدولة بدعم نشاط التأمين والتدرج في توسيع دوره، وذلك بإنشاء البنى التحتية اللازمة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الأخطار، التامين الفلاحي - الأخطار الفلاحية – التأمين- التأمين الفلاحي.
التصنيف JEL: J43

Abstract:

The agricultural sector is considered to be the most important sector in the economies of the countries and the most exposed to risks. This study aimed at making analysis for the role of the agricultural insurance in reducing the effects of the agricultural risks in Algeria. In addition of that the study recommended the essence of insuring the large agricultural activities. Moreover, the government has to support the insurance activities and gradually increases its role by building the basic infrastructure that reduce the risks facing the agricultural sector.

-key word: risks - agricultural risks - insurance- agriculter insurance.

Jel Classification codes :J43

مقدمة:

يؤدي القطاع الفلاحي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد الزراعة من أكثر القطاعات التي تتعرض للمخاطر بشتى أنواعها الطبيعية ، لذا قامت الدولة بإتباع إجراءات لحماية القطاع الزراعي ،من بين هذه الإجراءات التامين الزراعي الذي يعتبر هدفا تنمويا لدرء أثار المخاطر وتعويض المزارعين مما يؤدي إلى تشجيعهم و تحفيزهم على الإنتاج ،و بالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة .وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذه الورقة البحثية بتقسيمها الى محورين :

ومن أجل ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين كالتالي:

الجزء الأول: أهمية التنمية الزراعية

الجزء الثاني: دور التامين الفلاحي في تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة.

الجزء الأول: أهمية التنمية الزراعية

تعتبر قضية التنمية بعامة، والتنمية الريفية بخاصة من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون وترجع هذه الأهمية إلى عدة اعتبارات منها :

1. أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء بعض الدول تبلغ نحو 60-85 في المائة من الجملة السكان.
2. أوضحت الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75%و85% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات.
3. فيما يتعلق بالدول العربية نجد أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45-75%.
4. قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال و قصور الاستثمارات الريفية.
5. توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل لتلبية احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار (1)
6. على الرغم من معدلات الهجرة العالية من الريف إلى المدينة فإن سكان الريف في الدول العالم النامي مازالوا يزيدون بمعدل مرتفع 2% تقريباً.

تنمية الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية بما يدرأ مخاطر إنهيار الإقتصاد الكلي من جراء الإختلال الناجم عن الإعتماد المتنامي على عائدات البترول .

زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع الزراعي .

7. تحقيق الأمن الغذائي .
8. تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد .
9. تحقيق التنمية المتوازنة لكافة مناطق البلاد تشجيعاً للإستقرار في الريف .
10. تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل إستدامتها وتجدد عطائها(2) .

الجزء الثاني: دور التامين الفلاحي في تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة.

1 - التعريف بالتأمين الفلاحي:

التامين الفلاحي هو وسيلة تهدف الى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة، بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما ان التامين الزراعي لا يقتصر على التامين على المحاصيل فقط، بل أنه يشمل ايضا الماشية، الخيول والغابات، و الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية (3).

وعليه ، يعتبر التأمين الفلاحي بمثابة توفير وعاء الادخاري و استثماري مناسب للمزارعين. فهو يؤمن على ممتلكاتهم الزراعية، محاصيلهم ومنتجاتهم لمواجهة مختلف المخاطر و الكوارث الطبيعية. تتمثل أهم أنواع التامين الفلاحي فيما يلي:

- التأمين من مخاطر العواصف(Tempêtes)
- التأمين من مخاطر الفيضانات (Inondation)
- التامين ضد الثلج (neige)

التامين ضد الشمس(insolation)

- التامين ضد السيروكو (seroco)

-التامين الشامل للدواجن(multirisque avicole)

- التامين ضد هلاك الحيوانات
- التأمين من مخاطر الجفاف (Sècheresse)
- التأمين من مخاطر المطر الغزير (Pluie Excessive)
- التأمين من مخاطر الجراد(Criquet)
- التأمين من مخاطر البرد (Grêle)
- التأمين من مخاطر الأمراض و الأوبئة (Maladie Epidémie)
- التأمين من مخاطر الحريق(Incendie)
- التأمين من المخاطر المالية (خسائر في المداخيل و العوائد) إضافة إلى بعض المخاطر الأخرى(4) ، كعقود التأمين ضد هلاك الماشية و المحاصيل الزراعية، و التي تناولها المشرع الجزائري بالتنظيم، و تحديدا في المادة 49 من قانون التأمين(5) ، و بموجبها يضمن المؤمن (شركة التأمين) تغطية المخاطر الناجمة عن فقدان الحيوانات سواء بسبب الموت أو السرقة أو لأي سبب آخر، كما يضمن المؤمن من خلال هذه العقود التعويض عن قتل الماشية في حالة ما إذا أمرت السلطات العامة بذلك لدواعي الوقاية من الأمراض أو الحد من شدَّتها. أما المخاطر السابقة الذكر كعقود التأمين على مخاطر البرد و الجليد، فقد نصّ عليها المشرع الجزائري في المادتين 52 و 53 من المر 07/95 ، فالمادة الأولى منها تبيّن الآفات الزراعية و الكوارث الطبيعية، كالبرد و العواصف و الجليد و ثقل الثلوج و الفيضانات، و التي يمكن ضمانها بمقتضى عقود التأمين وفق شروط يحددها الأطراف ضمن هذا العقد(6).

إنّ التأمين في جوهره يجب أن يقوم على التعاون و التآزر و التعاضد لكي يتجلى في أسمى معانيه، و هذا ما يجعله يقدم العديد من الفوائد (7).

-2 فوائد التأمين و دوره في تحقيق التنمية الفلاحية:

إن لتأمين الفلاحي دور أساسي في خلق و تطوير تنمية ريفية مستدامة إضافة إلى العديد من الفوائد نذكرها كما يلي:

-إنّ التأمين الفلاحي يعد خير وسيلة من وسائل الادخار و من ثم الاستثمار الفلاحي وبالتالي دفع عجلة التنمية الريفية, خاصة في الدول النامية التي تتميز بضعف الادخار الإختياري(8).

-إنّ التأمين من أهم الوسائل المساعدة على زيادة الإنتاج، و يتجلى ذلك من خلال تغطيته لمعظم الأخطار الفلاحية، و التي من شأنها التحفيز على خلق و تطوير الاستثمار الفلاحي. فصناعة التأمين مصدر مهم لتجميع الأموال و استثمارها. فتزايد الاستثمار الفلاحي من شأنه زيادة مخزون المجتمع من السلع الرأسمالية و دعم التنمية الريفية و تحفيز النمو الاقتصادي و زيادة التوظيف(9).

- التأمين الفلاحي أفضل وسيلة لتسهيل و تشجيع منح الائتمان"Enhancement Of Credit" و يتضح ذلك من خلال ما يوفره من ضمانات للمقرضين على أموالهم. فالتأمين الفلاحي بذلك يحمي المقرض مما يحفزه على تقديم القروض(10).هذا ما يؤدي إلى اتساع عمليات الائتمان و الدعم الفلاحي و ما يترتب عنها من فوائد على التنمية الريفية و زيادة الثقة التجارية(11).

- يساعد على التقليل على الاعتمادات الحكومية المرصودة لمواجهة الكوارث.

- يعد التأمين الفلاحي خير وسيلة من وسائل الأمن و الاستقرار النفسي و يتجلى ذلك من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية و تخفيف حدّة نتائج الأخطار الفلاحية، و من خلال الحفاظ على رؤوس الأموال المنتج، و من خلال تسهيل إعادة بناء المشاريع و الاستثمارات الفلاحية عند تعرضها للأخطار.و تعتبر هذه الميزة من أهم ميزات التأمين سواء قبل أو بعد تحقق الخطر أو الخسارة(12). إذّ يعتبر التأمين الفلاحي من الوسائل المساعدة في تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في الحياة الاقتصاديّة، و يتضح ذلك من خلال التوسّع في نطاق التغطية الإلزامية في فترات الرّواج الاقتصادي و من خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة في فترات الكساد. حيث يقوم التأمين الفلاحي أساساً على حماية الفلاحين والمنتجين من التقلبات في الإنتاج الزراعي جراء المخاطر المحتملة الناتجة عن ظروف التقلبات المناخية والكوارث الطبيعية.

- التأمين الفلاحي وسيلة مساعدة في القضاء على البطالة في المناطق الريفية، و يتضح ذلك من خلال مساهمته في توسيع نطاق التوظيف و العمالة .

- التأمين الفلاحي وسيلة مساعدة على تنمية الثقافية من خلال الشعور بالمسؤوليّة و تقليل الحوادث(13) ، و يتضح ذلك من خلال دراسة أسباب تحقيق الأخطار الزراعية، و إصدار التعليمات و التوصيات بإتباع أنجع الوسائل للتقليل من هذه الأخطار، و عدم دفع التعويض في حالات الإهمال أو مساهمة المؤمن له في إحداث الخطر أو المساعدة على إحداثه.

-يعتبر التأمين عامة و التأمين الفلاحي خاصة في عصرنا هذا العصب الحقيقي للحياة الإقتصادية و التنمية الريفية مما يجعل أهميته تزداد يوما بعد يوم ، وتتمثل أهميته في كونه يساهم في تحسين أوضاع الفلاحين و المنتجين و تشجيعهم على الشعور بالمسؤولية ، و أيضا يساهم في محاربة الأمراض الاجتماعية (مرض البطالة إن صح القول). زد على هذا فإن التأمين

الفلاحي يساعد في التقليل من الحوادث و تحقق المخاطر الريفية أو الفلاحية عن طريق مختلف الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين، و أيضا تشجيع التركيز على عوامل الوقاية من الأخطار.أما أهمية التأمين الفلاحي الاقتصادية تتمثل في المساعدة على استقرار المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي أو الريفي من حيث الأموال و العاملين، إذ أنه (التأمين الفلاحي), يضمن التعويض إلى الخسائر الناتجة عن وقوع الأخطار التي تتأثر بها هذه المشاريع (منح الضمانات للمستثمرين في القطاع الزراعي) ، هذا الضمان يوفر لأصحاب المشاريع الشعور بالاطمئنان و يجنبهم تخصيص جانب من رأس مالهم لمواجهة المخاطر المختلفة و فيما يخص العاملين يكون هذا الاستقرار نتيجة لتأمينات الأخرى التي يستفيدون منها.و هناك أهمية اقتصادية أخرى للتأمين الفلاحي ، تكمن في أنه يساهم في توفير المواد الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع وتوفير المواد الزراعية للقطاع الصناعي والتقليل من الاستيراد و دعمه لمجالات إنتاجية أخرى، مما تحسين ميزان المدفوعات بتحقيق فائض إنتاجي كبير للتصدير الخارجي يقوي قدرة البلد الاقتصادية و جلب العملة الصعبة و بالتالي تنمية و تنشيط المبادلات التجارية الدولية.

فالتأمين يخفض القلق و الخوف , ويساهم التعويض بشكل كبير في الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي من خلال تعويض الخسائر و توفير الموارد المالية اللازمة, مما يسمح بالمحافظة على الأمان المالي للأفراد و المشاريع الفلاحية أو الريفية لمواصلة تنفيذ الخطط و البرامج التنموية(14).

فالتأمين، أهميته وفوائده بالنسبة للقطاع الزراعي ليس مسألة ثانوية أو عرضية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتنمية الريفية المستدامة وإنما هو من مقومات عوامل الإنتاج الزراعي حيث يؤدي في حال وجوده إلى استمرارية الدورات الإنتاجية الزراعية وتطوير القوى المنتجة في الريف ومتابعة العمل وضمان استدامة استخدام عوامل الإنتاج الزراعية فهو في حد ذاته وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تساهم في التوازن التلقائي للاقتصاد ودفع عجلة التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية باعتباره احد المصادر الرئيسة اللازمة لتمويل النشاط الزراعي و دعم التنمية الريفية المستدامة. فلهذا برزت أهمية التامين الفلاحي في خلق و تطوير التنمية الريفية. فغياب التأمين الفلاحي قد يترتب عنه مجموعة من النتائج السلبية و الأضرار التي يمكن أن يتكبدها الفلاح والاقتصاد الوطني. حيث أن عدم وجود التأمين الزراعي في حال حدوث و تحقق المخاطر الإنسانية و الكوارث الطبيعية و ما قد ينتج عنها من خسائر، قد تدفع سكان الريف إلى بيع ممتلكاتهم من أراضي أو حيوانات لسد الاحتياجات التمويلية و تسديد القروض والالتزامات وفي الحالات المتكررة قد تؤدي إلى النزوح الريفي من خلال هجرة سكان الريف بحثا عن فرص عمل في المدن وبذلك يكون التأمين قد ساهم في بقاء المزارعين في الريف ومنع هجرتهم إلى المدينة.

من خلال ما تقدم تتضح لنا أهمية التأمين الفلاحي أو الزراعي في كونه يساعد المزارعين على تخطي المخاطر التي يواجهونها و ما يترتب عنها من خسائر. مما يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والريفية متكاملة ويثبت المزارعين في مدنهم وقراهم. فيجب الاهتمام بالتأمين الزراعي و استراتجيات إدارة المخاطر في هذا المجال وتوفير الشروط لانطلاقته ونجاحه ليقوم بدورة كمصدر ادخاري من جهة واستثماري من جهة أخرى يساهم في زيادة الإنتاج المحلي ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام والتي بدورها تسهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين و خلق تنمية ريفية مستدامة.

و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث بدأت تهتم بقطاع التأمين عامة و بالتأمين الزراعي خاصة وذلك لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي خاصة مع الاستحقاقات الدولية العديدة(الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الاتحاد الأوروبي..الخ). و هو ما سنحاول توضيحه من خلال الإشارة لحالة الجزائر.

3 -**التأمين الفلاحي في الجزائر**: Assurance agricole en Algérie

حاولنا في هذ العنصر من الدراسة أن نجمع ونرتب الأرقام المتوافرة عن نشاط التامين الفلاحي مستقاة من التقارير والإحصائيات السنوية التي يعدها المجلس الوطني للتأمين(CNA) بصفته الهيئة المشرفة و المسؤولة على قطاع التأمين في الجزائر.

الجدول رقم 01 تطور رقم أعمال التامين الزراعي في الفترة 2000-2014 (**الوحدة** :مليار دينار)

السنة	رقم اعمال قطاع التامين	نسبة النمو	إجمالي رقم أعمال التأمين على الأضرار	مساهمة التامين الزراعي في التأمين على الأضرار
2000	949429	/	18981743	**5**
2001	1431013	50.72	20181846	**7**
2002	1220369	(14.72)	26357170	**4.6**
2003	1039681	(14.81)	31967406	**2.7**
2004	993563	(4.44)	36918892	**3.3**
2005	780520	(21.44)	41754907	**1.9**
2006	604244	(22.58)	46541557	**1.3**
2007	544571	(9.9)	53632050	**1**
2008	759330	39.4	67629809	**1.1**
2009	786540	3.6	77635240	**1**
2010	842002	7.1	80714930	**1**
2011	1620553	92.5	79950597	**2**
2012	2241164	38.3	92057417	**2.4**
2013	2792676	24.6	105927069	**2.6**
2014	2929593	4.9	110533509	**2.6**

- **source :**note de conjonction du marché des assurances Conseil National des Assurances,:www.cna.dz

دج	حجم المبيعات		هيكل السوق			نسبة النمو و التطور
	S1 2016*	S1 2015*	S1 2015	2016	2015	en %
إجمالي التأمين الفلاحي	1 873 119 250	1 962 210 887	1 962 210 887	3%	3,2%	-4,5%	-89 091 637
الحريق و الحوادث الزراعية	83 616التأمين 826	49 380 941	49 380 9410	0,1%	0,1%	69,3%	34 235 885
إنتاج المحاصيل	255 180 481	233 690 451	233 690 451	0,%	0,4%	9,2%	21 490 030
الإنتاج الحيواني	730 316 947	770 946 513	770 946 513	1,2%	1,2%	-5,3%	-40 629 566
مسؤولية المزارع	192 867 720	178 117 866	178 117 866	0,3%	0,3%	8,3%	14 749 854
حوادث الماكينات و المعدات الزراعية	609 434 627	726 918 883	726 918 883	0,9%	1,2%	-16,2%	-117 484 256
الأضرار الزراعية الأخرى	1 702 648	3 156 232	3 156 232	0%	0,01%	-46,1%	-1 453 584

نلاحظ ضعف التامين الفلاحي و تدهور كبير مسجل منذ سنة 2011 كما يوضحه الجدول رقم 01 ،بالإضافة إلى مساهمته الضعيفة في التامين على الأضرار و زيادة تدهو مبيعات التامين الفلاحي حتى في سنة 2016 كما هو موضح في الجدول رقم 02.

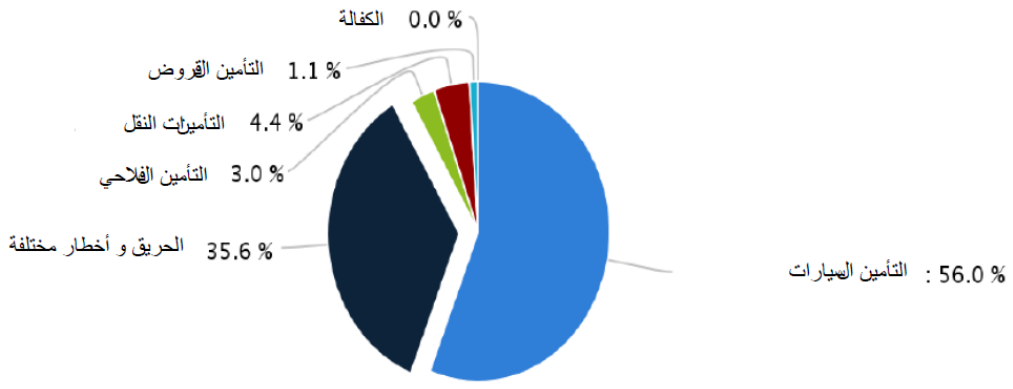

هذا راجع إلى عدة عوامل ندكر منها ما يلي:

- غياب الثقافة عند المزارعين وذلك باعتمادهم فقط على التأمينات الإجبارية
- ضعف المعلومات الاقتصادية على الإنتاج والمناخ
- مخاطر أخلاقية وذلك من خلال تحايل المزارع بعدم تفادي و اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله او حيواناته للاستفادة من التعويض
- اعتماد و اتكال المزارع على دعم الدولة

- اشتراكات التامين الزراعي ليست في متناول كل شرائح المجتمع .

إن التأمين الفلاحي أصبح ضرورة اقتصادية واجتماعية خاصة في الآونة الأخيرة حيث عرفة الجزائر العديد من النكبات و الأخطار أدت إلى تعرض المحاصيل الزراعية لكوارث طبيعية ألحقت بها الأضرار. مما أدى في كل مرة إلى تدخل الدولة من خلال عملية تمويل المخاطر و التي تسمح بالتخفيف من حدة الخطر أو الخطورة كما هو مبين في الشكل-1 (15). هذا بعد استغاثة المزارعون يطلبون المعونة المادية لمساعدتهم والتخفيف من الخسائر التي تم التعرض إليها و الناتجة عن تحقق مجموعة من المخاطر التي كان بإمكان التامين عليها (مخاطر قابلة للتأمين-Risques assurables).

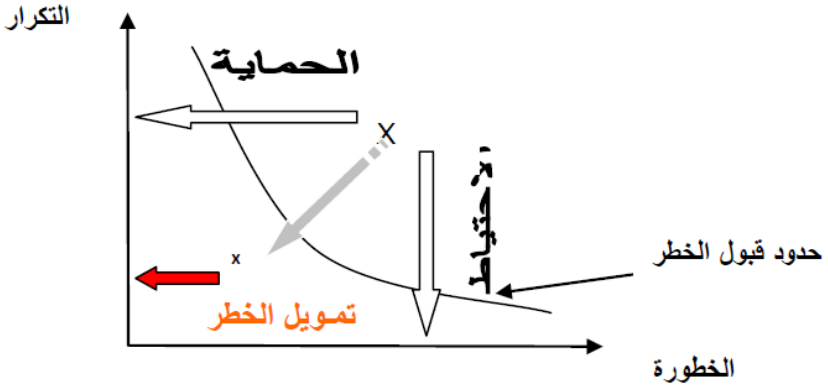

الشكل رقم -1: المعالجة عن طريق تمويل الخطر (15).

الخاتمة:

يُعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات المحركة للإقتصاديات الدول و خاصة الدول النامية التي تعاني تباعية غذائية إضافة إلى اعتباره من أسرع الوسائل للحد من الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة وإستقرار المنتجين في دائرة الإنتاج. فالقطاع الزراعي يتأثر بشكل كبير بالظروف الجوية , والأضرار التي تصيب مختلف المحاصيل ، حيث يتعرض له الإنتاج الريفي بشقيه النباتي والحيواني إلى أضرار ومخاطر تعود إلى عوامل طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان فهناك مخاطر نادرة الحدوث في الجزائر كالزلازل و موجات المد البحري وهناك مخاطر تنتمي لأسباب طبيعية مائية وجوية مثل الجفاف والعواصف والموجات الحارة وموجات الصقيع ولهذه المخاطر أضرارها الواسعة وهي مخاطر يصعب التنبؤ بها و التحكم فيها أو الهروب منها. بالإضافة إلى مخاطر بيولوجية مثل انتشار الأوبئة و الأمراض المعدية في النباتات والحيوانات إضافة لمخاطر من صنع الإنسان يمكن التحكم فيها مثل الحرائق والتصحر. و يمثل التأمين الفلاحي السبيل الأساسي لمواجهة مثل هذه المخاطر(الإنسانية- الطبيعية). فمثل المخاطر الطبيعية مثل الجفاف والصقيع و بعض المخاطر الأخرى يتعذر التحكم فيها بشكل كامل ولكن يمكن التحكم في الأضرار و الخسائر الناتجة عنها أو على الأقل التقليل من حجمها و خطورتها (la Gravité du risque). و هو ما يسمح به التأمين الفلاحي من خلال تحويل هذه الأخطار أو الخسارة الناتجة عنها إلى جهات قادرة أو بإمكانها تحملها. و هو ما يعرف في مجال اقتصاديات التامين و المخاطر بتحويل المخاطر(Transfert des Risques) و تحويل الخطر الفردي إلى خطر جماعي. فالتأمين يعتبر أكبر توزيع للخسارة. ونظراً لهذه الأهمية فقد أعلنت الدولة التوجه الإستراتيجي نحو الزراعة وتوفير إرادة سياسية قوية من لجعل الزراعة و التأمين الزراعي أسبقية أولى على كل محاور العمل

الإنتاجي والخدمي تُصوَّب نحوها كل الموارد المتاحة لإحداث تنمية زراعية مستدامة تهدف إلى إحداث التحول المطلوب في القطاع الزراعي من قطاع تقليدي متخلف وطارد إلى قطاع متطور جاذب للعمل والعمالة يؤدي في النهاية إلى تخفيف وطأه الفقر ودفع عجلة التقدم والتنمية.

فيجب فهم و إدراك أن أن نجاح أو فشل عمليات التنمية الفلاحية في الجزائري يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل للتأمين و إدارة المخاطر الزراعية و التي تعتبر عملية مشتركة بين سكان الريف والدولة و شركات التامين أو قطاع التأمينات بصفة عامة لتحقيق نجاح الخطط التنموية الريفية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانات الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة في هذه المناطق.

المراجع والهوامش:

1-غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري كإشكالية الدعم كالاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر ، 2012 -، ص 10

2- تقرير البنك الدولي حول : الزراعة من أجل التنمية، التنمية في العالم 2008، ص:2.

2 -Conditions Générales, N° 17 Du 01/09/2001, De L'assurance Agricole, Société GAM Assurance. Algérie.

3-غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري كإشكالية الدعم كالاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مرجع سبق ذكره ، -ص 08.

4 -Conditions Générales, N° 17 Du 01/09/2001, De L'assurance Agricole, Société GAM Assurance. Algérie

5-L'ordonnance n°95-07, JORA du 25 janvier 2005.

6- معراج جديدي, محاضرات في قانون التأمين الجزائري, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005. ص ص: 114-115.

7- محمد جودت ناصر, ادارة أعمال التأمين, بين النظرية و التطبيق , دار مجدلاوي للنشر, الطبعة الأولى, عمان- الأردن, 1998, ص ص: 58-59.

8- محمود مختار الهانسي, مقدمة في مبادئ التأمين, الدار الجامعية, بيروت, لبنان, 1993, ص:59.

9- جورج ريجدا-George rejda - **مبادئ إدارة الخطر و التأمين,** ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمَد المهدي,.دار المريخ للنشر –الرياض – المملكة العربية السعودية-2006. ص: 66.

10- زياد رمضان, مبادئ التأمين, دراسة عن واقع التأمين في الأردن, شركة دار الشعب, عمان , الأردن, الطبعة الثانية, 1984., ص: 22.

11- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه, التأمين و رياضياته, مع التطبيق على تأمينات على الحياة و إعادة التامين , الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2003/2002, ص:81.

12- Smith Robrt. J And E. Rejda, Insurance Perspective. Ed Malvern, USA.1992,p: 38.

13- 4° Forum des assurances d'Alger, Abdelmadjid MESSAOUDI, Secrétaire Permanent Conseil National des Assurances, Situation et défis du secteur des assurances,.Les 28 & 29 novembre, Hôtel El-Aurassi, Algerie, 2005.

14- *Smith Robrt. J And E. Rejda, Insurance Perspective. Ed Malvern, USA.1992*, p: 45.